التخطيط الاستراتيجي ورهان جودة منظومة التربية والتكوين بالمغرب (1999- 2019) : - مظاهر التطور وجوانب القصور-

محمد لمين

باحث بماستر السياسات العمومية بكلية العلوم القانونية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني

مقدمة :

يقول الفيلسوف الصيني كونفوشيوس: "إذا كانت خطتك لمدة عام واحد، فازرع الأرز؛ وإذا كانت خطتك لعشر سنوات، فازرع الأشجار؛ وإذا كانت خطتك لمائة عام، فقم بتعليم الأطفال"[1].

انطلاقا من ذلك، يمكن القول إن التعليم من القضايا الحيوية التي ما تزال مطروحة في جل بلدان العالم؛ نظرا لاتصالها بمسألتي الهوية والتنمية[2]. فإذا كانت الأنظمة التعليمية في أغلب الدول المتقدمة، قد حققت تقدما ملموسا؛ بفضل اعتمادها على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، فإنه بالمقابل مازالت هناك أنظمة في دول العام الثالث، تشكو من معضلة التخطيط الاستراتيجي التربوي بين النظرية والممارسة.

والنظام التعليمي التربوي المغربي هو الآخر، لم يسلم من إشكالية التخطيط الاستراتيجي بين حقيقة تطور التخطيط في حذ ذاته وبين ركود الممارسة العملية وعدم ملاءمتها، خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999، وبين اعتماد القانون الإطار رقم 51.17. وهذا ما سبق أن أكده الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري في كتابه " أضواء على مشكل التعليم بالمغرب"[3].

تبعا لذلك، يمكن التساؤل فيما إذا مفهوم التخطيط الاستراتيجي التربوي ينفرد بخصوصية؟ أم أنه يخضع للمفهوم العام؟ في هذا الصدد نجد بعض الباحثين يعتبرونه بكونه " منهج مستقبلي وعملية شاملة تقوم على استشراف المستقبل وإدراك المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة التعليمية بهدف الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المأمول الذي يعنى بتحقيق جودة التعليم"[4].

يقودنا المفهوم الأول نحو تحديد مفهوم التعليم، علما أن هناك مقاربة بالأهداف تعتبره بكونه: "عملية نقل المعارف أو الخبرات أو المهارات وإيصالها إلى الفرد بطريقة معينة". في مقابل المقاربة بالكفايات التي تعتبره: "عملية تحفيز وإثارة قوى المتعلم العقلية ونشاطه الذاتي بالإضافة إلى توفير الأجواء والإمكانات الملائمة التي تساعد

1- تنسب هذه المقولة لكنفوشيوس، رغم أن هناك من يرى بأن كتاباته لم تشر صراحة إلى ذلك، ويمكن الاطلاع على هذه المقولة ذات الأهمية البالغة في موضوعنا، وكذا بعض الآراء التي تناولت مضمون المقولة المذكورة، عبر الموقع التالي: Quora.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 1 غشت 2025.

2- الحسين أسكان، تاريخ التعليم خلال العصر الوسيط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، طبعة 2004، ص 7.

3- حيث قال المفكر محمد عابد الجابري قبل خمسين سنة من الآن تقريبا:" إن هذا يعني أن تعليمنا مثله مثل باقي مرافق حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد ظل أمام غياب أي تخطيط محكم هادف ...".

- محمد عابد الجابري، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية الدار البيضاء، طبعة 1985، ص 71- 72.

4- أشار إليه الفيتورى ضو نصر مفتاح، التخطيط الاستراتيجي في التعليم، المجلة الدولية للتنمية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2019، ص 210.

على القيام بتغيير سلوكه الناتج عن المثيرات الداخلية والخارجية، مما يؤكد حصول التعلم"[1].

ينضاف إلى ذلك مفهوم الجودة، الذي يقصد به حسب الرؤية الاستراتيجية" تمكين المتعلم من تحقيق كامل إمكاناته عبر أفضل تملك للكفايات المعرفية والتواصلية والعملية والعاطفية والوجدانية والابداعية...[2].

ويرجع ظهور التخطيط الاستراتيجي في قطاع التعليم إلى الولايات المتحدة الأمريكية أواخر السبعينيات، خاصة على المستوى المؤسسي بالجامعات والكليات؛ ثم انتقل إلى عدة بلدان أخرى[3].

أما في المغرب فقد بدأت بوادره تبرز عقب الحصول على الاستقلال بداية من سنة 1957، تحديدا مع قيام الملك محمد الخامس بتعيين اللجنة الملكية لإصلاح التعليم؛ التي صاغت المبادئ الأربعة الموجهة للسياسة التعليمية (التوحيد، المغربة، التعميم، والتعريب)، أما المرحلة الثانية، فقد بدأت بتكوين اللجنة الملكية الخاصة بالتربية والتكوين في مارس 1999، التي أنجزت الميثاق الوطني للتربية والتكوين[4].

لتأتي فيما بعد، جملة من المخططات الاستراتيجية الأخرى، بداية بالبرنامج الاستعجالي 2009- 2012، ثم بعده تبني رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030، وتحويل توجهاتها الكبرى إلى قانون إطار رقم 51.17 سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى الإطار التشريعي الناظم لهذا الموضوع، فإنه يبدأ على مستوى الدستور المغربي[5]، خاصة الفصلين 168 و171، وكذا القانون المنظم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي[6] خصوصا المادة الثانية منه؛ التي تحدد مهامه واختصاصاته، ومن أهمها الإسهام في تحسين جودة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وضمان إصلاحها، والرفع من مردوديتها، وتطوير أدائها، إضافة إلى القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي[7]، إلى جانب مجموعة من النصوص التنظيمية منها: المرسوم المتعلق بإحداث المجلس

1- دنيا بادي، ورانية منال عبدي، ملامح نظرية التعلم المستند إلى الدماغ في تعليمية اللغة العربية وأثرها في التحصيل الدراسي السنة الثالثة ابتدائي- أنموذجا- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الآداب واللغات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية: 2019- 2020 ص 8- 9.

ويمكن تمييز التعليم عن التعلم، باعتبار الأول هو: نشاط يقوم به شخص مؤهل، لتسهيل اكتساب المتعلم للمعارف والمهارات المطلوبة، أما التعلم فهو الجهود الذاتية التي تقوم بها الذات المتعلمة لاكتساب ما تسعى إلى تحصيلها من معارف ومهارات.

- راجع: عطاء الله بوسالمي، والطيب دبة، أصول نظريات التعلم في التراث العربي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد الثاني، 2020، ص 728- 729.

2- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. منشورة بالموقع الرسمي: https://www.csefrs.ma، ص 80.

3- Carron, Gabriel, Mahshi, Khalil, De Grauwe, anton, Gay, Dorian, Choudhuri, Sulgana, planification Stratégique : concept et principes, documents de travail pour la planification du secteur de l'éducation, n° 1, 2013, p : 17.

4- مولاي المصطفى البرجاوي، تاريخ التعليم بالمغرب: محطات من الإصلاح المتجدد والأزمة المستمرة، مجلة النداء التربوي، العدد 20، يناير 2017، ص 108.

5- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600.

6- ظهير شريف رقم 1.14.100 صادر في 16 من رجب 1435 (16 ماي 2014) بتنفيذ القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 6257- 19 رجب 1435 (19 ماي 2021، ص 5464.

7- ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون- الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، عدد 6805- 17 ذو الحجة 1440 (19 أغسطس 2019)، الجريدة الرسمية، ص 5623.

الوطني للبحث العلمي[1]، والمرسوم المرتبط بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والتعليم الأولي[2]، زيادة على المرسوم الصادر في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية[3].

تبرز إذن أهمية هذا الموضوع على المستويين النظري والعملي، في كونه آلية فعالة تساهم في تطوير الأنظمة التعليمية بوجه عام، إلا أنه لم ينل حظا وافرا من الاهتمام لدن الفاعليين التربويين وعموم الدارسين والمهتمين، لذلك فمن شأن هذا المقال أن يسلط الضوء على التخطيط الاستراتيجي التربوي منذ بداية سنة 1999 مع الميثاق الوطني، ووصولا إلى تبني المجلس الأعلى للتربية والتكوين لرؤية استراتيجية 2015- 2030، وتحويل اختياراتها الكبرى إلى قانون إطار رقم 51.17، من خلال الوقوف على دور كل تلك التخطيطات في تجويد وحكامة منظومة التربية والتكوين بالمغرب، واستحضار أهم الإكراهات التي اعترضتها- أو مازالت تعترضها- وذلك عبر اقتراح الحلول الملائمة لتجازوها.

في ضوء كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد يمكن اعتبار التخطيط الاستراتيجي آلية ناجعة لضمان تحقيق رهان جودة منظومة التربية والتكوين بالمغرب منذ صدور الميثاق الوطني لسنة 1999 إلى غاية اعتماد القانون الإطار رقم 51.17؟

سنحاول مقاربة هذه الإشكالية اعتمادا على التقسيم المنهجي التالي:

المطلب الأول: محددات التخطيط الاستراتيجي بمنظومة التربية والتكوين بالمغرب

المطلب الثاني: دور التخطيط الاستراتيجي في تجويد منظومة التربية والتكوين بالمغرب

المطلب الأول: محددات التخطيط الاستراتيجي بمنظومة التربية والتكوين بالمغرب

يعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين الصادر سنة 1999، بمثابة الحجر الأساس لاعتماد التخطيط الاستراتيجي بمنظومة التربية والتكوين بالمغرب، والذي أولى عناية واضحة بمسألة تجديد البرامج والمناهج البيداغوجية من خلال إصدار الكتاب الأبيض (الفقرة الأولى)، إلى جانب تنظيم وتطوير مجال الحياة المدرسية، إلا أنه مع قرابة نهاية مدة الميثاق، لوحظ عدم تحقق الغايات المنشودة، مما كان سببا لإعداد برنامج أو مخطط استعجالي يستهدف استغاثة الميثاق الوطني (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التخطيط الاستراتيجي العشري

يلاحظ أن التخطيط الاستراتيجي بمنظومة التربية والتكوين بالمغرب، تجسد مع تبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين كتخطيط استراتيجي على امتداد عشر سنوات (أولا)، وقد بدأ تركيزه على المناهج والبرامج الدراسية من خلال إصدار الكتاب الأبيض (ثانيا).

أولا: إصدار الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999- 2009

منذ استقلال المغرب، ورغم المجهودات المبذولة لتحسين جودة التعليم، لكن النظام التعليمي مازال يعاني من عدة مشاكل تؤثر على جودته، خاصة تدني مستوى التحصيل الدراسي، كنقص الموارد المالية، وضعف البنية التحتية

1- مرسوم رقم 2.20.468 صادر في 9 ذي الحجة 1442 (20 يوليو 2021) بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي، عدد 7011- 29 ذو الحجة 1442 (9 أغسطس 2021)، الجريدة الرسمية، 5990.

2- مرسوم رقم 2.24.328 صادر في 27 من محرم 1446 (2 أغسطس 2024) بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والتعليم الأولي، الجريدة الرسمية عدد 7324 بتاريخ 3 صفر 1446 (8 أغسطس 2024)؛ ص 5176.

3- مرسوم رقم 2.24.140 صادر في 13 من شعبان 1445 (23 فبراير 2024) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، عدد 7277- 16 شعبان 1445 (26 فبراير 2024)، الجريدة الرسمية، ص 1366.

وقلة الكفاءات التعليمية، فضلا عن تفشي ظاهرة الهدر المدرسي...[1].

لذا بدت الحاجة ملحة إلى تخطيط استراتيجي تربوي أو تعليمي بالمغرب، فكان هو الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يرجع سياق بروزه، بشكل واضح مع الخطاب الملكي السامي لافتتاح السنة التشريعية الثالثة المتعلق بالتعليم[2]. فما هي أهم مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين[3]؟

بعد استحضارنا لأهم ما جاء به الميثاق الوطني؛ باعتباره أول مخطط استراتيجي في منظومة التربية والتكوين بالمغرب، يمكننا طرح السؤال التالي: هل استطاع الميثاق المذكور بالفعل إنقاذ المدرسة العمومية من

1- ABDALLAH BOURAQ et FATIMA BOURASS, planification de l'éducation au Maroc enjeux des pratiques contraintes de la réalité, attadariss revue de la faculté de sciences de l'éducation n° 5 nouvelle séré 2013, p : 41- 42.

2- بحيث نستحضر منه ما يلي" ...المسألة الأولى تتعلق بالتعليم...فعلى الرغم من تراثنا الزاخر الأصيل في هذا المضمار، وما لنا فيه من تقاليد عريقة راسخة، وعلى الرغم من الجهود المتلاحقة التي بذلت طوال أزيد من أربعة عقود لجعل تعليمنا يواكب مرحلة استرجاع الاستقلال ومتطلبات بنائه، فإننا نلاحظ أن الأزمة المزمنة التي يعانيها، والتي جلعت والدنا رضوان الله عليه يعين لجنة ملكية خاصة ممثلة فيها جميع الهيئات والفعاليات، لوضع مشروع ميثاق وطني للتربية والتكوين، مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة، بتاريخ 8 أكتوبر 1999، بالرباط، منشور بالموقع الإلكتروني للبوابة القانونية لوزارة العدل المغربية:

adala.justice.gov.ma.

3- تضمن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قسمين، يرتبط الأول بالمبادئ الأساسية، أما القسم الثاني، فإنه يتعلق بمجالات التجديد ودعامات التغيير (ست مجالات، وثمان عشرة دعامة)؛ إذ برجوعنا إلى هذا الميثاق نجده ينص على المبادئ المتمثلة أساسا في احترام المرتكزات الثابتة للبلاد خاصة العقيدة الإسلامية، والملكية الدستورية، والايمان بالله وحب الوطن، وكذا التطلع بنظام التربية والتكوين نحو امتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا المتقدمة؛ انطلاقا من الغايات الكبرى، وعلى رأسها جعل المتعلم بوجه عام في قلب العملية التربوية والتكوينية، علاوة على بناء المدرسة المغربية الجديدة مفعمة بالحياة وتتجاوز طريقة التلقي السلبي والعمل الفردي، واعتماد التعلم الذاتي، بما يجعلها منفتحة على محيطها البيئي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أن بلوغ تلك الغايات، لا يتأتى دون احترام حقوق الطفل والمرأة، وعموما حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المغرب، كالمساواة والحق في التعليم وتكافئ الفرص. وفي المقابل هناك الواجبات التي تلتزم بها الدولة من أهمها: العمل على تعميم تمدرس جميع الأطفال المغاربة إلى غاية السن القانونية للشغل، وتشجيع العلم والثقافة والإبداع، بمشاركة من مختلف الفاعلين والأسر، وجدير بالذكر أن التعبئة الوطنية لتجديد المدرسة ينطلق من اعتبار قطاع التربية التكوين أول أسبقية وطنية بعد الوحدة الترابية، من خلال اهتمام الدولة والجماعات الترابية ومؤسسات التربية والتكوين نفسها، وكل الأطراف والشركاء تخطيطا وإنجازا وتتبعا وتقويما وتصحيحا، طبقا للمسؤوليات والأدوار المنوطة بهم.

أما القسم الثاني من نفس الميثاق فيرتكز أولا: على نشر التعليم وربطه بمحيطه الاقتصادي؛ من خلال تعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب، والسعي إلى التلاؤم بين التكوين والمحيط الاقتصادي. ثانيا: التنظيم البيداغوجي؛ عبر إعادة الهيكلة وتنظيم أطوار التربية والتكوين، وكذا التوجيه التربوي والمهني. ثالثا: الرفع من جودة التربية والتكوين؛ وذلك بمراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية والوسائط التعليمية، وفي استعمالات الزمن والايقاعات المدرسية والبيداغوجية، إلى جانب تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية، فضلا عن استعمال التكنولوجيا الجديدة للإعلام والتواصل، وتشجيع التفوق والتجديد والبحث العلمي، وإنعاش الأنشطة الرياضية والتربية البدنية المدرسية والجامعية والأنشطة الموازية. رابعا: الموارد البشرية؛ بناء على تحفيز الموارد البشرية وإتقان تكوينها وتحسين ظروف عملها ومراجعة مقاييس التوظيف والتقويم والترقية، إضافة إلى تحسين الظروف المادية والاجتماعية للمتعلمين، خاصة منهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، خامسا: التسيير والتدبير؛ من خلال إقرار اللامركزية واللا تمركز في قطاع التربية والتكوين، وتحسين التدبير العام لنظام التربية والتكوين وتقويمه المستمر، وتنويع أنماط البنيات والتجهيزات ومعاييرها وملاءمتها لمحيطها وترشيد استغلالها وحسن تسييرها. سادسا: الشراكة والتمويل؛ وذلك بواسطة حفز قطاع التعليم الخاص، وضبط معاييره وتسييره ومنح الاعتماد لذوي الاستحقاق، وتعبئة موارد التمويل وترشيد تدبيرها

- راجع: الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 1999- 2009، منشور بالموقع الإلكتروني الآتي: Taalim.ma، ص 7 إلى55.

الأزمة التي لحقتها؟ أم أنه اصطدم بجملة من الإكراهات والتحديات، حالت دون ذلك؟

يجيبنا عن هذا التساؤل التقرير التحليلي بشأن تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000- 2013 المكتسبات والمعيقات والتحديات الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال ما يلي: "بالرغم من تنصيص الميثاق على إرساء بعض العمليات الإجرائية، إلا أنه يظل أساسا، وفي المقام الأول، حاملا لبعد استراتيجي راهن، فرؤيته البعيد مداها، ومشروعه الإصلاحي الكبير، ناجمان عن الأزمة التي عرفتها التربية خلال تسعينيات القرن الماضي، والتي تجلت في عجز المدرسة عن إنجاز مردودية اجتماعية مرضية، وكما يتضح من هذا التقرير فإن تجليات هذه الأزمة مازالت قائمة في الوقت الحالي.

صحيح أن تطبيق الميثاق قد أدى إلى تحسن ملموس للوضعية، لكنه لم يخلق مع ذلك شروط التجديد والدينامية التي ستضع المدرسة على سكة التقدم المستديم والمستمر. وإذا كان ضعف مكتسبات التلاميذ والهدر المدرسي، وكذا ضعف مردودية مختلف المسالك، تعكس جميعها الاختلالات الأكثر تجليا ضمن نظام التربية والتكوين... تخللت منظومة التربية والتكوين لامساواة كبيرة، اجتماعية وجهوية بين المجالين الحضري والقروي، وعلى مستوى النوع، فمثلا: كيف نفسر تمكن بعض التلاميذ الحاصلين على الباكالوريا من ولوج أفضل الجامعات الأجنبية، بينما لا يستطيع آخرون تجاوز عتبة السلك الابتدائي"[1].

بالإضافة لذلك، نستحضر موقف الباحث المصطفى المرابط، الذي يرى أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قد راهن كثيرا على التوجيه التربوي لبناء مدرسة مغربية جديدة متجددة ومنفتحة على المحيط السوسيو اقتصادي والمهني، وموارد معرفية وكفايات ومهارات حياتية، تأخذ بعين الاعتبار اهتماماتهم، وتستحضر حاجيات المحيط والبيئة، حيث وضع ترسانة مهمة من التطلعات والانتظارات، ورسم قائمة من الأهداف المأمولة والتوصيات الاستشرافية، وتحقق اندماج المخرجات التعليمية بشكل يسير وسلس في الحياة من خلال تعبئتها بما هو ضروري ولازم من عمليات؛ غير أن واقع حال تنزيل الميثاق يؤكد تعثرا كبيرا وتأخرا ملاحظا وملموسا على مستوى الأجرأة[2].

ينضاف إليه الباحث عبد الله الخياري الذي يؤكد هو الآخر بقوله: "ولعل من بين الاختلالات التي طفت على السطح، وانضافت إلى الإكراهات البنيوية التقليدية، معيقة لمسار إصلاح المدرسة في عشرية التربية والتكوين وما بعدها هي الاختلالات المهنية، التي ارتبطت بتمثلات الفاعليين التربويين، وقد تعمقت الفجوة بسبب غياب أي استراتيجية للتكوين الأساسي والمستمر، وأي تحفيز للتنمية المهنية، حيث إن الفاعل التربوي هو في الحقيقة من يصنع التغيير المعرفي والقيمي والسلوكي لدى المتعلمين... لذلك من الإنصاف والموضوعية أن نعمل على إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، لأن رهانات إصلاح المدرسة ليست فقط رهانات بيداغوجية وتعليمية، بل هي أيضا رهانات سياسية ومجتمعية، لذلك من اللازم ترسيخ الحق في مدرسة عمومية بمواصفات الجودة"[3].

من خلال ذلك، يبدو في نظرنا أن الميثاق الوطني، رغم ما يحمله من مظاهر القوة، فإنه يطرح ثلاث

1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ملخص التقرير التحليلي، حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000- 2013 المكتسبات والمعيقات والتحديات، منشور بالموقع الرسمي: https://www.csefrs.ma، ص 24 وما بعدها.

2-) المصطفى المرابط، التوجيه التربوي مدخلا مهما لإصلاح المنظومة التربوية المغربية وركيزة أساسية لتحقيق النقلة النوعية في ميدان التدريس وفي باقي المجالات، مجلة كراسات تربوية، دورية علمية مغربية محكمة متخصصة في سيسيولوجيا التربية، العدد 10، أبريل 2023، ص 94.

3- عبد الله الخياري، الحق في مدرسة عمومية بمواصفات الجودة، مجلة علوم التربية، العدد 48، يوليوز 2011، ص 7- 8.

إشكالات أساسية:

الإشكال الأول: يتمثل في طبيعة الميثاق الوطني للتربية والتكوين: الذي لا يعدو أن يكون سوى وثيقة مرجعية استراتيجية رسمية تتضمن 177 مادة، لكنها غير ملزمة، فلا يمكن اعتبارها نصا تشريعيا أو نصا تنظيميا، كما أن الميثاق المذكور، قد أوصى بإعداد قانون إطار يحدد أهداف ومبادئ وإجراءات تجويد منظومة التربية بما ينسجم مع توجهاته، ولكن بعد مرور أكثر من عشر سنوات على محاولة تطبيقه، لم يظهر أي قانون إطار.

الإشكال الثاني: يرتبط بالتوصية على تعبئة كل الأطر الإدارية والتربوية في جميع الإدارات المختصة، على المستويات المركزية واللامركزية، لتدقيق مختلف دعامات الميثاق وتنفيذها، لكن هذا الإجراء، قد اصطدم بصعوبة في التنفيذ، نظرا لغياب قانون إطار يلزم كل الفاعلين والشركاء.

الإشكال الثالث: يتجلى في ضعف آليات ووسائل المتابعة واليقظة، سواء من جهة السلطة التنفيذية، أو من جهة السلطة التشريعية، أو سواء من الجهة الإدارية المختصة، فالتقييم لا يجب أن يبقى إلى غاية انتهاء المخطط الاستراتيجي، بل هو في حاجة إلى المواكبة المستمرة والجادة، منذ بداية تنزيله، إلى غاية انتهاء العمل به، من أجل ضمان التنزيل الأمثل لأحكامه، بما ينسجم مع الصعوبات الواقعية التي يصطدم بها، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب منها غياب رؤية استراتيجية وإجرائية واضحة ومتناسقة وملزمة لجميع الجهات والفاعلين، وغياب التكوين المنتظم والمستمر لكل المساهمين في تنزيل مقتضياته.

فهل يعتبر الكتاب الأبيض آلية إجرائية استراتيجية أولية لتطبيق غايات الميثاق الوطني؟

ثانيا: إصدار الكتاب الأبيض لتجديد المناهج والبرامج البيداغوجية

في عام 2002 تم إصدار الكتاب الأبيض، باعتباره وثيقة رسمية أعدتها اللجنة الوطنية للتعليم، ولجنة التوصيات التعليمية، واللجنة بين الدورات والتخصصات، تحت إشراف وزارة التربية الوطنية، بهدف مراجعة المناهج والبرامج التعليمية، ويعتبر الميثاق الوطني بمثابة إطارها المرجعي[1].

كما يعتبر هذا الكتاب من أهم الإصلاحات التربوية والبيداغوجية، التي اعتمدت لتنزيل غايات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بهدف تجديد المناهج التربوية التي كانت معتمدة سابقا، ويتضمن ثمانية أجزاء ويحتوي على أزيد من 1930 صفحة؛ حاملا لشعار "من أجل مدرسة وطنية جديدة مفعمة بالحياة منفتحة على محيطها":

وقد انطلق الكتاب الأبيض من ثلة من الغايات، حاملا بين طياته مجموعة من المستجدات المرتبطة بتجديد المناهج البيداغوجية والتربوية[2].

1- SEMAYA EL BOUTOULY, Khadija Daoudi, les langues dans le système éducative marocaine : entre paradoxe et réalité revue interdisciplinaire en science de l'éducation (Rise) numéro 1, mars, 2023, p : 106.

2- بهدف الكتاب الأبيض إعادة النظر في المناهج التربوية وتحيينها، وهي مجموعة من الإجراءات التي تهم كل سلك تعليمي والكفايات التي ينبغي اكتسابها، حيث يعود سياق ظهور الكتاب الأبيض إلى تأكيد الميثاق الوطني على مراجعة المناهج والبرامج التربوية، ويستهدف هذا الكتاب تحقيق ثلاثة أهداف كبرى، يتمثل الأول في المساهمة في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومتفتحة للمتعلم المغربي، أما الثاني فهو إعداد المتعلم المغربي لتمثل واستيعاب انتاجات الفكر الإنساني، وثالثا تهييئ المتعلم لتحقيق نهضة وطنية. وتعتبر وزارة التربية الوطنية المناهج التربوية استراتيجية تربوية من بين عدة استراتيجيات متكاملة تم وضعها للانتقال بنظام التربية والتكوين الحالي إلى الوضعية المرغوب فيها على مستوى الممارسة البيداغوجية والاستشارة والتوجيه، وعلى مستوى تدبير الإدارة التربوية خلال العشرية الحالية وبعدها، أما المستجدات فهي كما يلي:

- توزيع جديد للمنظومة التربوية يتجلى في تعليم ابتدائي بسلكين أولي ومتوسط وتعليم ثانوي بسلكين إعدادي وتأهيلي؛

- هيكلة التعليم الابتدائي في سلكين يدوم كل منهما أربع سنوات بعد إدماج التعليم الأولي عند تعميمه في السلك الأول من التعليم الابتدائي؛

رغم أهمية ما جاء به الكتاب الأبيض من مستجدات، إلا أن هناك بعض الباحثين يقرون بوجود بعض الإشكالات، من هؤلاء الباحث أنس بوسلام، الذي تحدث عن مجموعة من الاختلالات، لعل أهمها إشكالية التمويل؛ حيث تظل العديد من أوراش الإصلاح، مفتقرة للإمكانات المادية، مما جعل مديرية المناهج بالمغرب ترفع شعار القابلية للتفكيك في المنهاج العام، كما أن هناك إشكالية أخرى ترتبط بوجود مفارقة على مستوى المنهاج والممارسة الميدانية؛ فالتجربة المغربية أبانت عن هذا المشكل، سواء بخصوص المنهاج العام أو التخصصي، أو سواء في الممارسة الميدانية الخاصة بالفاعلين في الحقل التربوي، لاسيما فئة الأساتذة الذين هم في حاجة لتكوين المستمر لمواكبة كل الإصلاحات المرتبطة بالمنهاج[1].

لكن بعد مرور أكثر من عشرين سنة على تطبيق ما جاء به الكتاب الأبيض، نجد المجلس الأعلى للتربية والتكوين في تقريره السنوي لسنة 2023، يقف على مجموعة من التحديات التي تخص إصلاح البرامج والمناهج المتعلقة بالتعليم المدرسي، بخصوص النموذج البيداغوجي الجديد، رغم تقدمه الملموس، فمن أهم أوجه قصوره، التأخر في إرساء وإطلاق أشغال اللجنة الدائمة لتجديد المناهج والبرامج والتكوينات، خاصة إعداد الدلائل والأطر المرجعية، ومراجعة الكتب المدرسية ومختلف المعينات التربوية، لتحسين جودة التعلمات، فضلا عن إطلاق عملية تعميم التعليم الأولي وإصدار الإطار المنهجي المحدد للتوجهات العامة لمنهاج هذا الطور التربوي[2].

من خلال الحديث عن الكتاب الأبيض كمرجعية جوهرية في مسلسل الإصلاح التربوي، يهم تجديد الجوانب المتعلقة بالمناهج الدراسية، فهل استطاع هذه المشروع أن يتحقق خلال عشرية الإصلاح؟ وهل الكتاب الأبيض بأجزائه الثمانية يتلاءم مع الخصوصية الوطنية، خاصة الجانب الاجتماعي والثقافي للهوية المغربية؟ أم أنه يستند لمرجعيات أخرى غربية دخيلة على الثقافة المغربية؟ كما نتساءل عن دور الحياة المدرسية هي الأخرى في تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟

- هيكلة التعليم الثانوي في سلكين، سلك إعدادي وتأهيلي مكون من خمسة أقطاب؛

- إحداث جذع مشترك في دورة نصف سنوية خاص بشعب قطب التعليم الأصيل، وجذع مشترك في دورة نصف سنوية كذلك بشعب الأقطاب الأربعة الأخرى؛

- الانتقال من السنة الدراسية بثلاث دورات إلى سنة دراسية بدورتين لكل منهما مناهجها المستقلة في جميع الأسلاك التعليمية؛

- الانتقال في السلك التأهيلي من تنظيم الدراسة في مواد دراسية ببرامج سنوية إلى تنظيم مجزوءاتي مع تحديد الغلاف الزمني للمجزوءة في ثلاثين ساعة، بعضها ستمكن من تربية المتعلمين على الاختيار واتخاذ القرار وتشجيعهم على التعلم الذاتي؛

- عصرنة المضامين؛ بحيث تم إحداث مادة التربية على المواطنة في التعليم الابتدائي، وإحداث مادة اللغة الأمازيغية في السنوات الربع للسلك الأول من التعليم الابتدائي، ومواد جديدة مرتبطة بالشعب الجديدة وخاصة في قطب الفنون؛

- توسيع تدريس مادة اللغة الأجنبية الأولى إلى السنة الثانية من التعليم الابتدائي الحالي عوض الثالثة (أي إلى سنة السنة الثالثة من السلك الأول من التعليم الابتدائي، عندما سيدمج فيه التعليم الأولي)، وتدريس اللغة الأجنبية الثانية في الإعدادي، وفي السنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي.

- راجع الكتاب البيض، وثيقة إطار صادرة عن وزارة التربية الوطنية المغربية، في يونيو 2002، منشور بموقع وزارة التربية الوطنية التالي: https://www.men.gov.ma.

1- أنس بوسلام، نحو بناء منهج تخصصي لمادتي التاريخ والجغرافيا، بالتعليم الثانوي: التجربة المغربية نموذجا، مجلة العلوم المغربية، المجلد 1، العدد الأول، 2025، ص 3.

2- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق وعمل المجلس 2023، صادر بتاريخ: يوليوز 2024، منشور بموقعه الرسمي: https://www.csefrs.ma، ص 57 و58.

الفقرة الثانية: التخطيط الاستراتيجي الرباعي

خلال فترة الميثاق الوطني، لم يتم إهمال جانب الحياة المدرسية، وذلك عبر تنظيم الحياة المدرسية بدليل مفصل من لدن وزارة التربية الوطنية سنة 2008، والذي تم تحيينه بدليل آخر سنة 2019 (أولا)، كما تم اعتماد التخطيط الاستراتيجي الرباعي بموجب البرنامج الاستعجالي 2009- 2012 (ثانيا).

أولا: تنظيم مجال الحياة المدرسية

فضلت مختلف الأنظمة التربوية العالمية، الانتقال بنظم التربية التقليدية إلى أنماط بيداغوجية حديثة تواكب العصر وتستحضر المستجدات الآنية وخصوصيات بيئة التعلم[1].

على اعتبار أن المؤسسات التربوية تعتبر فضاء لجودة التعلمات، وفضاء لترسيخ قيم المواطنة الصالحة، وفضاء لتأدية الرسالة التربوية النبيلة، التي قوامها الحوار والإبداع، والتكوين الذاتي، وليست فضاءات للسلوكيات اللا مدنية من قبيل: العنف، التعصب، والعنصرية، كما أن التربية على قيم المواطنة والسلوك المدني، ليست مسؤولية قطاع بعينه، بل هي مسؤولية قطاعات متعددة: الدولة، المجتمع، الأسرة، الفاعلون التربويون، هيئات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية...[2].

نظرا للارتباط الوثيق بين الحياة المدرسية والحياة العامة، وما يفرضه ذلك من تفاعل وتجاوب مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، والقيم الاجتماعية، والتطورات المعرفية والتكنولوجية، وما يقتضيه من تفعيل مقاربة " المؤسسة داخل المجتمع والمجتمع في قلب المؤسسة"، فإن المدرسة تقوم بأدوارها ومهامها التربوية والمؤسساتية والتنظيمية والاجتماعية، قصد تمكين التلميذات والتلاميذ من إعمال الفكر، والنمو المتوازن عقليا ونفسيا ووجدانيا، وكذا تنمية الكفايات والمهارات، وجعل المدرسة فضاء خصبا يساعد على تفجير الطاقات الإبداعية واكتساب المواهب، وكل ذلك من خلال تثبيت القيم الأساسية لدى التلاميذ كتكريس حب الوطن، والتشبع بمبادئ الإسلام السمحة والاعتزاز بالهوية الوطنية، وبمبادئ المساواة وروح الحوار، وامتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا...[3].

وقد تزايدت وتأكدت أهمية الحياة المدرسية، تماشيا مع أهداف الميثاق الوطني المذكور، بعد الاستجابة لما دعت إليه الرسالة الملكية السامية[4].

وفي إطار تحقيق توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، عملت مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية على إصدار دليل مفصل ينظم الحياة المدرسية لسنة 2008؛ الذي عرف الحياة المدرسية بكونه "صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في أماكن وأوقات مناسبة، وتهتم بالتنشئة الشاملة لشخصية المتعلم بواسطة أنشطة تفاعلية متنوعة

1- ادريس بلعابد، والطاهر قدوري، المدرسة المغربية ومسارات إرساء المهارات الحياتية في مجال المواطنة والقيم: المكاسب والإكراهات، مجلة مدرات التربية والتكوين، العدد 9، يونيو 2023، ص 14.

2-) عبد الوهاب صديقي، المدرسة المغربية وقيم المواطنة والسلوك المدني: دراسة في حضور القيم في مقررات مادة اللغة العربية السلك الثانوي الإعدادي، مجلة علوم التربية، دورية مغربية فصلية متخصصة، ملف حول: نقد بيداغوجية الإدماج التربية والقيم، العدد 48، يوليوز 2011، ص 63.

3- وزارة التربية الوطنية والشباب، المذكرة الوزارية رقم 87، بشأن تفعيل أدوار الحياة المدرسية، صادرة عن بتاريخ 10 يوليو 2004.

4- حيث جاء فيها "إن التربية على السلوك المدني لابد وأن تجد امتدادها الطبيعي والعملي في العلاقات والفضاءات التربوية، سواء داخل الفصول الدراسية أو في المحيط المباشر للمؤسسات التعليمية، حيث يتعين أن تشكل الحياة المدرسية والجامعة مثالا حيا للسلوك المواطن المسؤول، نموذجا لاحترام النظام والقانون، وتجسيدا للممارسة الديمقراطية وفضاء لتنمية الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية" نص الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول "المدرسة والسلوك المدني" بتاريخ 23 ماي 2007.

تشرف عليها هيئة التدريس والإدارة ويسهم فيها مختلف الشركاء. ويمكن تعريف الحياة المدرسية بأنها" الحياة التي يعيشها المتعلمون في جميع الأوقات والأماكن المدرسية (أوقات الدرس والاستراحة والإطعام...؛ الفصول والساحة والملاعب الرياضية، ومواقع الزيارات والخرجات التربوية...) قصد تربيتهم من خلال جميع الأنشطة الدينية والتربوية والتكوينية المبرمجة التي تراعي الجوانب المعرفية والوجدانية والحس حركية من شخصياتهم، مع ضمان المشاركة الفعلية والفعالة لكافة الفرقاء المعنيين (متعلمون، مدرسون، إدارة تربوية، أطر التوجيه التربوي، آباء وأمهات، شركاء المؤسسة...")[1].

وتجدر الإشارة إلى أن دليل الحياة المدرسية لسنة 2019 قد كرس نفس التعريف، وجاء بمقتضيات جديدة[2].

تجدر الإشارة إلى أن الحياة المدرسية، تبرز كثيرا في إطار النوادي التربوية، بوصفها إطارا تنظيميا وآلية منهجية وعملية لمزاولة نوع من الأنشطة، التي تنظمها المدرسة، بإسهام فاعل من المتعلمين، ويتشكل النادي من مجموعة من المتعلمين من مستويات دراسية مختلفة، تجمعهم صفة الميل المشترك لمجالات الحياة الأنشطة، التي يشتغل عليها النادي، تحت إشراف تربوي، بما يتيح لهم تنمية الخبرات والميول والقيم والكفايات التربوية[3].

أن التربية على القيم من أهم ما أوصى به المجلس الأعلى للتربية والتكوين سنة 2017، قبل تحيين وتجديد دليل الحياة المدرسية سنة 2019، فهي جزء أساسي يدخل في إطار مجال الحياة المدرسية، من خلال تأكيده على الأهمية الاستراتيجية للتربية على القيم، في تأهيل الرأسمال البشري، بالتركيز على اللغات والمعارف والكفايات، وكونها كذلك رافعة للارتقاء بجودة المنظومة التربوية، وآثارها التي تمتد إلى عمق التنمية البشرية والبيئية، دون إغفال دورها المركزي في التنشئة الاجتماعية والتربية والتثقيف، وهذا رهين طبعا بصياغة برنامج عمل وطني وجهوي للتفعيل، وكذا إعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم لتأطير التدابير التربوية والشراكات، ووضع إطار مرجعي عام لمنظومة القيم المستهدفة ومجالات التربية عليها[4].

من خلال ما سبق يتضح أن للحياة المدرسية دور فعال في كشف وتنمية الطاقات والإبداعات والمهارات

1- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات، دليل الحياة المدرسية، بتاريخ غشت 2008، ص 17.

2- فهو وثيقة مرجعية أساسية لمواكبة الدينامية التي يعرفها مجال الحياة المدرسية، ولتأطير عمل الأندية التربوية والرفع من أدائها. كما أن هذا الدليل سيساهم في تمكين المتعلمات والمتعلمين من اكتساب مجموعة من المهارات الحياتية بهدف توظيفها في حياتهم المدرسية والمجتمعية من خلال مشروعهم الشخصي والمهني، حيث يتناول الدليل المذكور جميع المجالات التي تندرج في إطار الحياة المدرسية، إلا أن دليل الحياة المدرسية في حلته الجديدة، يعكس المكانة المتميزة التي تحتلها الحياة المدرسية، باعتبارها مدخلا أساسيا للارتقاء بالمنظومة التربوية، وإحداث التحول التربوي والمجتمعي المنشود، اعتمادا على مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015- 2030، والقانون الإطار رقم 51.17، وقد تم إعداد هذا الدليل وفق مقاربة شمولية تستحضر البعد الحقوقي، وتعنى بالشراكة وتقدم مداخل عملية للتجويد والارتقاء بمختلف مجالات الحياة المدرسية، في إطار برنامج "دعم التسامح والسلوك المدني والمواطنة والوقاية من السلوكات المشينة بالوسط المدرسي: APT2C"، الذي يتوخى التربية على قيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني، حيث كانت البداية مع تكريس المقرر الوزاري لتنظيم السنة الدراسية برسم 2019- 2020، الحامل لشعار "من أجل مدرسة مواطنة عادلة ودامجة".

- راجع: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الحياة المدرسية، دليل الحياة المدرسية، دجنبر 2019، ص 4 و9.

3- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية الناهج والحياة المدرسية، دليل الأندية التربوية، غشت 2009، ص 4.

4- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 17/1، صادر بتاريخ: يناير 2017، بموقعه الرسمي: https://www.csefrs.ma

والقدرات لدى المتعلمين والمتعلمات، بعيدا حجرات الدرس، مما يعطيهم فرصة لرسم طريق آخر ينسجم مع مؤهلاتهم الشخصية ومهاراتهم الذاتية، لكن هناك بعض الصعوبات الواقعية، تتمثل أساسا في ثلاث تجليات، في مقدمتها وجود نقص في الموارد البشرية المؤهلة للقيام بمهام تفعيل أنشطة الحياة المدرسية، وكذا ضعف انخراط بعض المدرسين والمتعلمين في تفعيل أنشطة الحياة المدرسية، باعتبارها عمل تشاركي منظم، دون أن ننسى وجود مؤسسات تعليمية تفتقر للمكتبات المدرسية، وكذا الفضاءات الملائمة لتنظيم وتقديم الأنشطة، لذلك فمن أجل ضمان التفعيل الأنسب للحياة المدرسية، ينبغي تحفيز كافة المشاركين والمساهمين ماديا ومعنويا، وجذب المتعلمين للمشاركة في الأنشطة التربوية.

بعد كل هذه الإصلاحات التي تعلقت بالميثاق الوطني على امتداد عشر سنوات نطرح السؤال التالي: هل استطاع البرنامج الاستعجالي تدارك إخفاقات الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟

ثانيا: صياغة المخطط الاستعجالي لإغاثة الميثاق الوطني

جاء في مطلع المدخل العام للبرنامج الاستعجالي 2009- 2012 ما يلي" ... إذا كانت الأهداف والغايات المسطرة في الميثاق، الذي انطلق تفعيله منذ سنة 2000، تعبر عن انتظارات ومطالب المجتمع المغربي؛ إلا أنه بالرغم من إشراف العشرية الأولى على نهايتها، ومع اعتبار الاهتمام الخاص الذي حظي به قطاع التربية والتكوين من مختلف الهيئات المجتمعية، والمجهودات المبذولة والإنجازات الملموسة في العديد من المجالات، فإن عددا من الاختلالات والانتظارات مازالت قائمة.

وأمام هذه الوضعية المفارقة، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه الافتتاحي للدورة التشريعية لخريف سنة 2007، بإعطاء تعليماته السامية للحكومة الجديدة لبلورة برنامج استعجالي، يتغيى تسريع وتيرة إنجاز الإصلاح خلال الأربع سنوات المقبلة، وهكذا تم الالتزام بتقديم خارطة الطريق تحدد، بصفة دقيقة وملموسة، برنامج تسريع وتيرة إنجاز إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وضمن هذا السياق وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برنامجا استعجاليا طموحا ومجددا، يمتد على مدى أربع سنوات 2009- 2012، يمتح من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ويروم إعطاء الإصلاح "نفسا جديدا".

ينبني البرنامج الاستعجالي على مبدأ جوهري هو: جعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين، وذلك بتحقيق أربعة أهداف تمثل مجالات التدخل ذات الأولوية، يتجلى الأول في: التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة، ثانيها: حفز المبادرة والتفوق في المؤسسة الثانوية وفي الجامعة، ثالثا: مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية وإيجاد الحلول الناجعة لها، أما الهدف الرابع فهو: الطموح الكبير للبرنامج ومواكبته التي تحتاج لتوفير الوسائل الكفيلة بإنجاحه، خاصة الموارد المالية، من أجل تحسين جودة التعلمات بجعلها منصبة على المعارف والكفايات الأساسية، وبنهج سياسة فعالة لمحاربة ظاهرتي الانقطاع والتكرار الدراسيين، وكل هذه الأهداف رهينة بالتغيير العميق لأساليب التدبير وفق مقاربة بالمشروع، وكذا وضع عدة متينة لقيادة مراحل إنجاز البرنامج الاستعجالي[1].

في هذا السياق عمل المجلس الأعلى للحسابات على تقييم المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، وقد أكد من خلال مجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها إلى أن المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية لم

1- وزارة التربية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التقرير التركيبي الملخص للبرنامج الاستعجالي 2009- 2012، الحامل لشعار" جميعا من أجل مدرسة النجاح" ص 4 وما بعدها.

يحقق جميع أهدافه، كما أنه لم يكن له التأثير الإيجابي المتوقع على منظومة التربية، باعتبار أن الوزارة المعنية، لم تعتمد بشكل كاف بعض المرتكزات اللازمة لإنجاح أي سياسة عمومية عند مراحل التخطيط، والبرمجة، والتنفيذ، والحكامة. ويتعلق الأمر بضرورة القيام بتشخيص دقيق للوضعية الراهنة واتخاذ التدابير اللازمة قبل الشروع في تنفيذ أي برنامج، ثم تقييم المخاطر والتفكير في حلول بديلة؛ لا سيما فيما يتعلق بالقدرات التدبيرية لمختلف المتدخلين والشركاء في تنفيذه، وكذا وضع نظام معلوماتي مندمج للقيادة مع توفير الأدوات والآليات التي من شأنها توضيح الرؤية حول تطور المنجزات مصحوبة بنظام ملائم للتقييم[1].

بغض النظر عما كشف عنه المجلس الأعلى للحسابات، نجد الباحثة رشيدة برادة التي رأت أن البرنامج الاستعجالي، قد نجح إلى حد ما اعتمادا على توقعات وزارة التربية الوطنية، في التخفيف من ظاهرة الهدر المدرسي بنسبة 80 ٪، سنة 2010، عبر تنفيذها لعدة مقاربات تربوية موازية للجهود الأخرى، مثل صيغة الأستاذ الكفيل، ومشروع من التلميذ إلى التلميذ والتتبع الفردي للتلاميذ، ولجان اليقظة ومراكز الاستماع في المؤسسات التعليمية[2].

كما يؤكد الباحث مولاي المصطفى البرجاوي، أن من مفارقات البرنامج الاستعجالي المبالغ المالية المهمة، التي خصصت له: 3300 مليار سنتيم كتكلفة للبرنامج، و60 مليار دولار كقرض من البنك الدولي لتنفيذ هذا المخطط، لكن لم يصرف سوى جزء منها بسبب اختلالات كثيرة لإصلاح التعليم، ليثار السؤال عن جدوى الإصلاحات المتتالية، ومدى قدرتها على تجويد التعليم العمومي والحد من الهدر المدرسي[3].

في حين قرر الباحث عبد الرحمان العطار إجراء بحث ميداني، لتقييم عشرية الإصلاح، ودراسة دور البرنامج الاستعجالي في استكمال إنقاذ المدرسة العمومية، حيث خلص فيه إلى جملة من النتائج أهمها، الإقرار بوجود الارتباك في تنفيذ الإصلاح، تمثل في غياب تنسيق كبير في تنزيل مشاريع البرنامج المذكور، وانعدام تحديد أولويات، في ظل التدبير غير المعقلن للموارد المالية، وعدم إشراك الفاعلين في المنظومة التربوية أثناء اتخاذ القرارات[4].

ينضاف إلى هؤلاء باحث آخر يؤكد أن البرنامج الاستعجالي، رغم ما قدم من حلول لمعالجة الاختلالات، التي تعاني منها المدرسة العمومية، ورغم جهود كل المسؤولين والأساتذة، فإنها ماتزال تعاني، لأن الأهداف المحددة صعبة التحقيق، وهذا ما نجد المجلس الأعلى للتربية والتكوين يشير إليه خلال حديثه عن مؤشرات فشل الإصلاح، ومنها التأخر في تحقيق إلزامية التعليم، وغياب تكافؤ الفرص وتفاقم التفاوتات المجالية[5].

بعد كل الملاحظات المثارة بشأن البرنامج الاستعجالي، يمكننا إلا طرح بعض الأسئلة من قبيل: هل من التفكير الاستراتيجي التربوي أن نخطط بمنطق السرعة والاستعجال أم بمنطق التروي والتأني؟ وهل كانت منظومة التربية والتكوين في حالة ضرورة لمخطط استعجالي أم لمخطط استراتيجي بعيد المدى؟ ولنفترض أنه لم يصدر أي

1- المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تقييم المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، بتاريخ ماي 2018، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالي: courdescomptes.ma

2- رشيدة برادة، الهدر المدرسي وتدابير المخطط الاستعجالي للحد منها، مجلة علوم التربية، دورية مغربية فصلية متخصصة، ملف حول: نقد بيداغوجية الإدماج التربية والقيم، العدد 48، يوليوز 2011، ص 100.

3- مولاي المصطفى البرجاوي، مرجع سابق، ص 113- 114.

4- عبد الرحمن العطار، نهاية ميثاق التربية والتكوين بعد العشرية المخصصة للتربية والتكوين ببرنامج استعجالي أين الإصلاح؟، مجلة النداء التربوي، العدد 18، 2011، ص 86 وما بعدها.

5- MATOUGUI RADOUN, Les Technologies éducative au Maroc : état de lieux et perspectives laboratoire de recherche société, langage, art et médias, volume 12, numéro 12, mai 2024, p : 3.

برنامج استعجالي بعد الميثاق الوطني، كيف سيكون الوضع آنذاك؟

المطلب الثاني: دور التخطيط الاستراتيجي الحديث في تجويد منظومة التربية والتكوين بالمغرب

بعدما أبانت تجربة كل من الميثاق الوطني والبرنامج الاستعجالي عن عجزها في تحقيق الغايات المنشودة، أصر لمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على تبني الرؤية الاستراتيجية للإصلاح تمتد خمسة عشر سنة من 2015 إلى 2030 (الفقرة الأولى)، ثم التأكيد داخل نفس الرؤية على ضرورة تحويل توجهاتها الكبرى إلى قانون إطار، وبالفعل تم إصدار القانون المذكور رقم 51.17 لمنظومة التربية والتكوين، كمرجعية تشريعية ملزمة لإرساء المدرسة الجديدة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015- 2030 ورهان الجودة

جاءت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح بمضامين جديدة، على امتداد عقدين ونصف من الزمن، بشكل يختلف عما جاء به الميثاق الوطني (أولا)، مما يجعل السؤال مطروحا حول مدى مساهمة تلك الرؤية في تطوير منظومة التربية التكوين (ثانيا).

أولا: التوجهات العامة للرؤية الاستراتيجية 2015- 2030

تحمل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح شعار "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، و تسعى إلى تحقيق مجموعة من الغايات تهم جانبين: أولهما يهم بناء مواطن متمسك بالثوابت الدينية والوطنية والمؤسساتية للمغرب، ومتحل بقيم السلوك المدني، وذو تكوين متكامل في تحصيل المعارف، أما الثاني فيهم المدرسة من خلال ملاءمة وظائفها مع متطلبات المشروع المجتمعي الديمقراطي، الهادف لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وجعل المدرسة في عمق الدينامية المجتمعية وسياستها العمومية، بشكل يواكب تحولات العالم ومستجدات العلوم والتكنولوجيا والمعارف، وهذه الغايات نفسها يرجى من ورائها تحقيق التغيير المنشود، بما يمكنها من الاضطلاع بأدوارها الحاسمة في الانتقال بالتربية والتكوين والبحث العلمي، من منطق التلقين والشحن والإلقاء السلبي أحادي الجانب، إلى منطق التعلم الذاتي، والتفاعل الخلاق بين المتعلم والمدرس؛ في إطار عملية تربوية قوامها التشبع بالمواطنة الفعالة، أيضا الارتقاء بالمجتمع المغربي من مجتمع مستهلك للمعرفة، إلى مجتمع لنشر المعرفة وإنتاجها، عبر تطوير البحث العلمي والتقني والابتكار في كل العلوم. وعليه فقد تم تقسيم وثيقة الرؤية الاستراتيجية إلى أربعة فصول هي كالآتي: الفصل الأول: من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص. الفصل الثاني: من أجل مدرسة الجودة للجميع. الفصل الثالث: من أجل مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع. الفصل الرابع: من أجل ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير[1].

وفقا لذلك يمكن تلخيص وثيقة الرؤية الاستراتيجية في مسألتين: الأولى تتجلى في إرساء وظائف المدرسة الخمس وهي: التأهيل وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والبحث والابتكار، والتكوين والتأطير، والتعليم والتعلم والتثقيف، والتنشئة الاجتماعية والتربية على القيم في بعديها الوطني والكوني، أما الثانية فهي: وضع ثلاثة أسس للمدرسة الجديدة وهي: الجودة للجميع، الإنصاف وتكافؤ الفرص، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

ثانيا: الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وإشكالية الجودة

حسب الباحثة ثرية اقصري، تكون الرؤية الاستراتيجية للإصلاح قد لامست الإشكاليات الكبرى، التي يعاني

1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. منشورة بالموقع الرسمي: https://www.csefrs.ma

منها قطاع التعليم، والمرتبطة بإقرار الإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقيق الجودة المنشودة والحكامة في التدبير، وتنزيلها عبر مشاريع مندمجة، قد يكون فاتحة خير للارتقاء بالأفراد والمجتمع، بما يعيد الثقة للمدرسة العمومية، إلا أن إصلاح التعليم ببلدنا يجب أن يكون ضمن إصلاحات أخرى في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي إطار الجهوية المتقدمة، التي يجب أن يتم تسريع تنزيل القوانين المؤطرة لها، من أجل تحقيق الارتقاء الفعلي للمواطنات والمواطنين وللمجتمع ككل، في ظل احترام القيم وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية بالمدرسة وبمختلف مؤسسات الدولة وبالمجتمع، لذا يجب الحرص على التنزيل السليم للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية للإصلاح، من أجل وضع بلادنا على سكة التقدم، بالتزام مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، المنصوص عليهما دستوريا، واستقطاب التمويلات الضرورية للنهوض بهذا الإصلاح[1].

من وجهة نظر أخرى للباحثة نادية حمالي، التي تذهب إلى القول إنه رغم وضوح الرؤية الاستراتيجية، إلا أنها جعلت بعض الدارسين يوجه إليها انتقادا صارما بسبب المخاوف المحتملة من فشلها في تحقيق الإصلاح وإنقاذ التعليم، من خلال عدة تساؤلات أهمها: هل الرؤية الاستراتيجية جاءت لتأكيد التجارب السابقة؟ أم هي عملية قص ولصق؟ أم أن تصورها مختلف عن تصور الوزارة المعنية؟ فعن أي جودة وأي حكامة نتحدث في ظل الاكتظاظ في الفصول الدراسية- على حد تعبير الرؤية الاستراتيجية- ثم أي كفايات وابتكار وإبداع في ظل جمود عملية التقويم التربوي والخريطة المدرسية، التي تشجع على النجاح والانتقال المجاني من مستوى دراسي إلى آخر؟ ... إلا أننا نؤكد على أنه لا ينبغي إطلاق الأحكام على خطة تمتد لعقد ونصف، ولم يمض إلا السدس من مدتها الزمنية، لكن يبقى الرهان الحقيقي في كيفية تنزيل الرؤية الاستراتيجية، بما يحقق نتائج ملموسة في الواقع، من خلال مباشرة الإصلاح التربوي، بشكل شمولي، باعتباره مشروعا استراتيجيا مجتمعيا[2].

من جهة أخرى يركز الباحث عماد بلغيث على ضرورة الإصلاح الشامل والعميق للنظام التربوي وفقا لما نصت عليه الرؤية الاستراتيجية كمدخل أساسي لتحسين جودة التعليم، عبر تطوير نموذج تربوي منفتح وفعال ومبتكر يتجاوز النمط النقلي في التعليم، واعتماد نموذج علائقي قائم على منظور علم النفس التربوي[3].

تجدر الإشارة هنا أن الرؤية الاستراتيجية تعتبر نقطة تحول جوهرية في مسار التخطيط الاستراتيجي، بعدما لقيت المخططات السابقة الكثير من المعيقات، وقفت حجرة عثرة أمام تحقيق الإصلاح التربوي المنشود، فهي بلا شك جاءت بأسس جديدة بغاية التأسيس لمدرسة مغربية حديثة، قائمة على مبادئ الجودة والإنصاف والارتقاء وتكافؤ الفرص، وبما أنها تمتد على بعد عقد ونصف من الزمن، فإنه بالتالي كان لها دور فعال في تحقيق نوع من التغيير في مستوى جودة منظومة التربية والتكوين المغربية، لكن بالمقابل من ذلك نلاحظ أن الرؤية الاستراتيجية كسابقيها من المخططات، خاصة الميثاق الوطني، تفتقر للطابع الإلزامي، مما يجعل العمل بها ضئيلا، وهو ما تنبأت له الرؤية الاستراتيجية نفسها، حين أوصت بتحويل أهم توجهاتها إلى قانون إطار، مما يجعلنا نتساءل عن: دور للقانون الإطار

1- ثرية اقصري، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وآليات تنزيلها، مجلة معارف تربوية، المجلد 1، العدد الثالث، شتنبر 2018، ص 68- 69.

2- نادية حمالي، الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030، خطة لإصلاح المدرسة المغربية، مجلة كراسات تربوية، هاجس المعنى في الخطاب التربوي المغربي، العدد السادس، فبراير 2021، ص 52 وما بعدها.

3- IMAD BELGHIT, pour un modèle pédagogique au service de la qualité, cahier de l'éducation de la formation, conseil supérieur de l'éducation de la recherche scientifique, quel modèle pédagogique pour l'école marocaine, dossier n° 12, octobre 2017, p : 191.

للمزيد بخصوص تقييم تجربة الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030 انظر:

- HAKIMA DARIF EL BOUFFY, L'intégration dès la formation des enseignants au Maroc : analyse documentaire des réformes, revue hal open science, volume 3, numéro 5- 1, 2022, p : 395.

رقم 51.17 في تنزيل التخطيط الاستراتيجي؟

الفقرة الثانية: اعتماد القانون الإطار 51.17 لتنزيل توجهات الرؤية الاستراتيجية

نصت الرؤية الاستراتيجية على ضرورة تحويل اختياراتها الكبرى إلى قانون إطار، وهو ما تمثل في القانون رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (أولا)، مما يجعل السؤال مطروحا حول قدرة هذا الأخير على إرساء وتأسيس المدرسة المغربية الجديدة (ثانيا).

أولا: أهم مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17

تضمنت ديباجة القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية عامة وواضحة نورد منها ما يأتي "استنادا إلى مقتضيات دستور المملكة وإلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها وتفعيلا لتوصية الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030 التي أقرها جلالة الملك محمد السادس نصره الله والداعية إلى تحويل اختياراتها الكبرى إلى قانون- إطار يجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته؛

واعتبارا لالتقاء إرادات مختلف مكونات الأمة، دولة ومجتمعا، من أجل تمكين المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي من ترصيد مكتسباتها وتجاوز اختلالاتها وضمان إصلاحها الشامل كي تضطلع بأدوارها على النحو الأمثل؛

ونظرا لكون التنصيص على مبادئ وتوجيهات وأداف إصلاح المنظومة في قانون- إطار، من شأنه أن يضمن التطبيق الأمثل لمستلزماته، ويؤمن استمراريته، باعتباره مرجعية تشريعية ملزمة في اتخاذ النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لبلورة الأهداف والتوجيهات والمبادئ؛

وحيث إن جوهر هذا القانون- الإطار يكمن في إرساء مدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأسمال البشري، مستندة إلى ركيزتي المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة للجميع من جهة أخرى، بغية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الارتقاء بالفرد وتقدم المجتمع.

وحيث إن تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص يستوجب الاستناد إلى مجموعة من الرافعات أهمها: تعميم تعليم دامج وتضامني لفائدة جميع الأطفال دون تمييز؛ وجعل التعليم الأولي إلزاميا بالنسبة للدولة والأسر؛ تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأطفال في المناطق القروية وشبه الحضرية، فضلا عن المناطق التي تشكو من العجز أو الخصاص؛ وضمان الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة؛ وكذا مواصلة الجهود الهادفة إلى التصدي للهدر والانقطاع المدرسيين، ووضع برامج تشجيعية لتعبئة وتحسيس الأسر بخطورة الانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة؛

وحيث إن ضمان تعليم ذي جودة للجميع يستلزم اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي من أهمها: تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير؛ وإعادة تنظيم وهيكلة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وإقامة الجسور بين مكوناتها؛ ومراجعة المقاربات والبرامج والمناهج البيداغوجية؛ واعتماد التعددية والتناوب اللغوي؛ وكذا اعتماد نموذج بيداغوجي موجه نحو الذكاء يطور الحس النقدي وينمي الانفتاح والابتكار ويربي على المواطنة والقيم الكونية"[1].

1- ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون- الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 6805- ص 5623.

ثانيا: دور القانون الإطار رقم 51.17 في التأسيس لرهان الجودة

ورغم أن الرؤية الاستراتيجية لم تنته مدتها بعد، إلا أن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بادر بإصدار وثيقة تقريرية في شأن المدرسة الجديدة، حيث أكد أنه بات من الضروري إجراء تحول عميق في التربوية الوطنية، وهو التحول الذي رسمت ملامحه الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030 والقانون الإطار المنبثق عنها، وهما النصان المؤسسان للمدرسة الجديدة، تناولت هذه الوثيقة سبع رهانات رئيسة مرتبطة بإشكالات عرضانية ومعيقات نسقية، تعرقل أهداف المدرسة الجديدة، فالتجديد التربوي المنشود لا يمكن أن يتحقق من خلال جهود قطاعية معزولة، بل يتطلب مبادرات منسقة والتزاما جماعيا لتجسيد تعاقد اجتماعي جديد بين الأمة ومدرستها، مما يجعل التربية مشروعا مجتمعيا ذا هدف أسمى يتمثل في تحقيق مدرسة ذات جودة للجميع، كما يتطلب تحقيقه نفسا طويلا ومقاربة تشاركية تشمل كافة الفاعلين، حيث يسعى المجلس إلى إعادة تركيز النقاش حول المدرسة الجديدة، في ظل التأخر الذي عرفته السياسات العمومية في تنزيل توصيات الرؤية الاستراتيجية ومقتضيات القانون الإطار 51.17، حيث إن تحقيق تناسق الرؤية المذكورة والسياسات العمومية، وضمان تكامل أفضل بين السياسات القطاعية للتربية والتكوين، يمثلان اليوم شرطا ضروريا لتجديد النظام التربوي، فما هي الرهانات التربوية المستقبلية التي جاءت بها هذه الوثيقة؟ يتمثل الرهان الأول في التأسيس لمدرسة جديدة لها غايات ووظائف تتماشى مع الرهانات المستقبلية وسياق ملائم للفعل التربوي، بشكل يعطي الاستقلالية الذاتية لمؤسسات التربية والتكوين، بمعية مجتمع محلي معبأ وداعم للمدرسة الجديدة، وهياكل فعالة للدعم والتوجيه والضبط، وكذا النموذج البيداغوجي الجديد والمهن التربوية، والعمل على التقاء السياسات العمومية للمدرسة الجديدة[1].

كما قد أكد التقرير السنوي لسنة 2023 لذات المجلس المذكور، على ورش الجودة، باعتباره أحد الأوراش الكبرى ذات الأولوية بمنظومة التربية والتكوين، انطلاقا من مقتضيات القانون الإطار، من خلال بعض المداخل، تتمثل أساسا في: إعادة تنظيم وهيكلة المنظومة وإقامة الجسور بين مكوناتها، وأيضا اعتماد نموذج بيداغوجي يقطع مع الشحن وينمي كفايات القرن 21 وتجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير، بالإضافة إلى وضع إطار مرجعي للجودة، فبالنسبة للتعليم المدرسي، فإن تعميم تعليم أولي ذي جودة، أسفر عن إحداث 33409 قسم خلال الموسم الدراسي 2023- 2024، حيث استفادت 80٪ من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و 6 سنوات، إلى جانب تطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر توفير موارد رقمية مكيفة وفق منهاج جديد، تغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية من خلال منصة Taalimtice، ووضعها رهن إشارة المتعلمين والأساتذة، وتحيين الكتب المدرسية لسلك التعليم الابتدائي بلغ عددها 111، ومأسسة مشروع المؤسسة المندمج لتحسين جودة التعلمات[2].

في ذات الإطار نجد الباحث رشيد الطالب، الذي أجرى مقابلات ميدانية بخصوص الواقع القانوني للإصلاح التربوي بالمغرب، ومن بين ما انتهى إليه في مقاله أن هناك عددا كبيرا من النصوص القانونية والتنظيمية والمذكرات الوزارية، إضافة إلى عدم تناسب تكييف تلك النصوص مع الواقع، وأكد له بعض الموظفين الذين قابلهم شخصيا، أن المشكلة ليست في النصوص القانونية، بل في مدى تطبيقها الملائم من لدن الجهات المسؤولة، خاصة في ظل غياب المساءلة، وضعف التكوين القانوني لدى المسؤولين، الذي يسمح لهم بالتدبير والتسيير، دون انتظار المذكرات الوزارية، لذلك نرى من الضروري أن يناقش كل قانون ينبثق عن القانون الإطار مع كل الجهات

1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 7- 2024، حول المدرسة الجديدة تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين من الرؤية الاستراتيجية إلى الرهانات التربوية المستقبلية، بتاريخ دجنبر 2024، منشور بموقعه الرسمي: https://www.csefrs.ma.

2- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص 52 وما بعدها.

الفاعلة والمساهمة[1].

من خلال ذلك، يمكن القول إن صدور القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، يعتبر مؤشرا حقيقيا لتطور الإصلاح الاستراتيجي التربوي، حيث كان منتظرا منذ سنوات طويلة، منذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 1999، ولا أحد ينكر دوره الأساسي في إلزام الفاعلين التربويين بالعمل بمقتضياته، لكن بالمقابل نلاحظ - وباستغراب- أنه بالرغم من تحويل أهم توجهات الرؤية الاستراتيجية إلى قانون إطار، بهدف تجاوز إشكالية قيمتها القانونية، التي سبق أن أشرنا إليها، إلا أنه تبين وجود مشكل ليس فقط على هذا المستوى، بل أيضا على مستوى آخر، يتمثل في وجود عوائق إجرائية، بعضها راجع للمسؤولين عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وبعض آخر تشكو منه طبيعة التخطيط، حيث هناك أحيانا مفارقة عجيبة بين واقع المدرسة المغربية وطبيعة المخطط أو المشروع المتخذ لمعالجته، وخير مثال على ذلك، أنه بعد مرور ست سنوات على صدور القانون الإطار في الجريدة الرسمية، لم تصدر المراسيم التطبيقية الملازمة له.

خاتمة:

بعد دراسة وتتبع مسار تطور التخطيط الاستراتيجي المعتمد بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، على امتداد عشرين سنة (1999- 2019)، يمكن القول إن مفهوم التخطيط الاستراتيجي التربوي عرف تطورا ملموسا، بفضل تبني الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015- 2030 من قبل المجلس الأعلى للتربية والتكوين، التي أتت بفكر استراتيجي جديد، يروم تحقيق الجودة الشاملة لمنظومة التربية والتكوين، وهو ما يشكل قطيعة مع الفكر الاستراتيجي الكلاسيكي، الذي جسده الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999، ونظرا لأهمية ما جاءت به تلك الرؤية، قرر المشرع أن يحول اختياراتها وتوجهاتها الكبرى إلى قانون إطار رقم 51.17 سنة 2019، لكن بالرغم من كل ذلك، نلاحظ أن هناك مجموعة من الإكراهات والإشكالات المتنوعة (بشرية، مادية، مالية، فكرية، زمنية، مؤسساتية...) التي تحد من نجاعة وفعالية التخطيط الاستراتيجي في الارتقاء بحكامة وجودة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، مما يجعلنا نقترح أربعة حلول لمعالجة تلك الإكراهات هي كما يلي:

أولا: تعزيز إعمال التدبير الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي، من خلال التفعيل الحقيقي والأمثل للمقاربة التشاركية والتدبير بالنتائج والتدبير بالمشاريع، بتنسيق يشمل كل الفاعلين والشركاء بمنظومة التربية والتكوين، وتفادي آليات التدبير التقليدي القائم على الأحادية والسلطوية.

ثانيا: إصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بالقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين: حيث لا تقل النصوص التنظيمية المحال عليها في ذات القانون عن ستة نصوص، وذلك من أجل رفع اللبس عن كيفيات تنزيل المقتضيات القانونية ذات الطابع الاستراتيجي، خاصة الباب السابع المتعلق بمبادئ حكامة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا الباب التاسع من نفس القانون المعنون ب: تقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والإجراءات المواكبة لضمان الجودة.

ثالثا: ملاءمة المذكرات الوزارية والنصوص التنظيمية المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي التربوي، مع روح الدستور المغربي بسنة 2011 بالدرجة الأولى بصفته القانون الأسمى في الدولة، ومن جهة ثانية الحرص على توفير الانسجام بين المذكرات والنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بها.

رابعا: تطوير آليات التنفيذ والتتبع والمراقبة والتقييم، خلال تنزيل عمليات تنفيذ إجراءات التخطيط

1- Rachid Taleb, Analyse Institutionnelle des Reforme éducative au Maroc, revue Marocaine et de recherche éducative, n° 10, 2024, p : 511.

الاستراتيجي: بحيث من الضروري الحرص على التقييم الحقيقي والمنتظم لكل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ، ومعالجة كل الاختلالات المرحلية، بغية ضمان تحقيق الجودة والحكامة بمنظومة التربية والتكوين، ونرى أنه من اللازم لمواكبة التقدم التكنولوجي والتقني، أن تتم الاستعانة بالآليات الرقمية الحديثة، وكذلك إدماج أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة التربية والتكوين.

لائحة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب العامة

- الحسين أسكان، تاريخ التعليم خلال العصر الوسيط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، طبعة 2004.
- محمد عابد الجابري، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية الدار البيضاء، طبعة 1985.

المجلات العلمية

- الفيتورى ضو نصر مفتاح، التخطيط الاستراتيجي في التعليم، المجلة الدولية للتنمية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2019.
- مولاي المصطفى البرجاوي، تاريخ التعليم بالمغرب: محطات من الإصلاح المتجدد والأزمة المستمرة، مجلة النداء التربوي، العدد 20، يناير 2017.
- عطاء الله بوسالمي، والطيب دبة، أصول نظريات التعلم في التراث العربي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد الثاني، 2020.
- أنس بوسلام، نحو بناء منهج تخصصي لمادتي التاريخ والجغرافيا، بالتعليم الثانوي: التجربة المغربية نموذجا، مجلة العلوم المغربية، المجلد 1، العدد الأول، 2025.
- ادريس بلعابد، والطاهر قدوري، المدرسة المغربية ومسارات إرساء المهارات الحياتية في مجال المواطنة والقيم: المكاسب والإكراهات، مجلة مدرات التربية والتكوين، العدد 9، يونيو 2023.
- عبد الوهاب صديقي، المدرسة المغربية وقيم المواطنة والسلوك المدني: دراسة في حضور القيم في مقررات مادة اللغة العربية السلك الثانوي الإعدادي، مجلة علوم التربية، دورية مغربية فصلية متخصصة، ملف حول: نقد بيداغوجية الإدماج التربية والقيم، العدد 48، يوليوز 2011.
- المصطفى المرابط، التوجيه التربوي مدخلا مهما لإصلاح المنظومة التربوية المغربية وركيزة أساسية لتحقيق النقلة النوعية في ميدان التدريس وفي باقي المجالات، مجلة كراسات تربوية، دورية علمية مغربية محكمة متخصصة في سيسيولوجيا التربية، العدد 10، أبريل 2023.
- عبد الله الخياري، الحق في مدرسة عمومية بمواصفات الجودة، مجلة علوم التربية، العدد 48، يوليوز 2011.
- رشيدة برادة، الهدر المدرسي وتدابير المخطط الاستعجالي للحد منها، مجلة علوم التربية، دورية مغربية فصلية متخصصة، ملف حول: نقد بيداغوجية الإدماج التربية والقيم، العدد 48، يوليوز 2011.
- عبد الرحمن العطار، نهاية ميثاق التربية والتكوين بعد العشرية المخصصة للتربية والتكوين ببرنامج استعجالي أين الإصلاح؟، مجلة النداء التربوي، العدد 18، 2011.
- ثرية اقصري، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وآليات تنزيلها، مجلة معارف تربوية، المجلد 1، العدد الثالث، شتنبر 2018.
- نادية حمالي، الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030، خطة لإصلاح المدرسة المغربية، مجلة كراسات تربوية، هاجس المعنى في الخطاب التربوي المغربي، العدد السادس، فبراير 2021.
-

الرسائل الجامعية

- دنيا بادي، ورانية منال عبدي، ملامح نظرية التعلم المستند إلى الدماغ في تعليمية اللغة العربية وأثرها في التحصيل الدراسي السنة الثالثة ابتدائي- أنموذجا- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الآداب واللغات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية: 2019- 2020.

النصوص التشريعية والتنظيمية

- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600.
- ظهير شريف رقم 1.14.100 صادر في 16 من رجب 1435 (16 ماي 2014) بتنفيذ القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 6257- 19 رجب 1435 (19 ماي 2021، ص 5464.
- ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون- الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، عدد 6805- 17 ذو الحجة 1440 (19 أغسطس 2019)، الجريدة الرسمية، ص 5623.
- مرسوم رقم 2.20.468 صادر في 9 ذي الحجة 1442 (20 يوليو 2021) بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي، عدد 7011- 29 ذو الحجة 1442 (9 أغسطس 2021)، الجريدة الرسمية، 5990.
- مرسوم رقم 2.24.328 صادر في 27 من محرم 1446 (2 أغسطس 2024) بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والتعليم الأولي، الجريدة الرسمية عدد 7324 بتاريخ 3 صفر 1446 (8 أغسطس 2024)؛ ص 5176.
- مرسوم رقم 2.24.140 صادر في 13 من شعبان 1445 (23 فبراير 2024) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، عدد 7277- 16 شعبان 1445 (26 فبراير 2024)، الجريدة الرسمية، ص 1366.

المذكرات الوزارية

- وزارة التربية الوطنية والشباب، المذكرة الوزارية رقم 87، بشأن تفعيل أدوار الحياة المدرسية، صادرة عن بتاريخ 10 يوليو 2004.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات، دليل الحياة المدرسية، بتاريخ غشت 2008.

التقارير والدلائل الرسمية

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الحياة المدرسية، دليل الحياة المدرسية، دجنبر 2019.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية الناهج والحياة المدرسية، دليل الأندية التربوية.
- المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تقييم المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، بتاريخ ماي 2018، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالي: courdescomptes.ma
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 1999- 2009، منشور بالموقع الإلكتروني الآتي: Taalim.ma.

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. منشورة بالموقع الرسمي: https://www.csefrs.ma.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ملخص التقرير التحليلي، حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013 المكتسبات والمعيقات والتحديات، منشور بالموقع الرسمي: https://www.csefrs.ma.
- الكتاب البيض، وثيقة إطار صادرة عن وزارة التربية الوطنية المغربية، في يونيو 2002، منشور بموقع وزارة التربية الوطنية التالي: https://www.men.gov.ma.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق وعمل المجلس 2023، صادر بتاريخ: يوليوز 2024، منشور بموقعه الرسمي: https://www.csefrs.ma.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 17/1، صادر بتاريخ: يناير 2017، بموقعه الرسمي:
- https://www.csefrs.ma
- وزارة التربية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التقرير التركيبي الملخص للبرنامج الاستعجالي 2009- 2012، الحامل لشعار" جميعا من أجل مدرسة النجاح" ص 4 وما بعدها.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. منشورة بالموقع الرسمي: https://www.csefrs.ma
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 7- 2024، حول المدرسة الجديدة تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- Carron, Gabriel, Mahshi, Khalil, De Grauwe, anton, Gay, Dorian, Choudhuri, Sulgana, planification Stratégique : concept et principes, documents de travail pour la planification du secteur de l'éducation, n° 1, 2013.
- ABDALLAH BOURAQ et FATIMA BOURASS, planification de l'éducation au Maroc enjeux des pratiques contraintes de la réalité, attadariss revue de la faculté de sciences de l'éducation n° 5 nouvelle séré 2013.
- SEMAYA EL BOUTOULY, Khadija Daoudi, les langues dans le système éducative marocaine : entre paradoxe et réalité revue interdisciplinaire en science de l'éducation (Rise) numéro 1, mars, 2023.
- MATOUGUI RADOUN, Les Technologies éducative au Maroc : état de lieux et perspectives laboratoire de recherche société, langage, art et médias, volume 12, numéro 12, mai 2024.
- IMAD BELGHIT, pour un modèle pédagogique au service de la qualité, cahier de l'éducation de la formation, conseil supérieur de l'éducation de la recherche scientifique, quel modèle pédagogique pour l'école marocaine, dossier n° 12, octobre 2017.
- HAKIMA DARIF EL BOUFFY, L'intégration dès la formation des enseignants au Maroc : analyse documentaire des réformes, revue hal open science, volume 3, numéro 5- 1, 2022.
- Rachid Taleb, Analyse Institutionnelle des Reforme éducative au Maroc, revue Marocaine et de recherche éducative, n° 10, 2024.